

المعيار المحاسبي المصري رقم (٧) الأحداث التي تقع بعد الفترة المالية

الهدف من المعيار

نطاق المعيار

تعريفات

الإعتراف والقياس

التوزيعات

الإستمراية

الإفصاح

الهدف من هذا المعيار

يهدف هذا المعيار إلى شرح ما يلي :

متى يجب تعديل القوائم المالية بناء على أحداث تقع بعد الفترة المالية.

الإفصاحات التي يجب أن توفرها المنشأة عن تاريخ إصدار القوائم المالية، وكذلك الأحداث التي تقع بعد الفترة المالية.

نطاق تطبيق المعيار

يطبق هذا المعيار في المحاسبة عن الأحداث التي تقع بعد الفترة المالية.

تعريفات

تستخدم المصطلحات التالية في هذا المعيار بالمعنى المذكور قرين منها:

الأحداث التي تقع بعد الفترة المالية: هي تلك الأحداث التي تقع بين تاريخ نهاية الفترة المالية وتاريخ إصدار القوائم المالية، سواء كانت

تلك الأحداث في صالح المنشأة أو غير صالحها. ويمكن أن تشمل هذه الأحداث على نوعين من الأحداث :

* النوع الأول : أحداث توفر أدلة إضافية عن حالات كانت قائمة في تاريخ نهاية الفترة المالية وتتطلب تعديلاً في القوائم المالية.

* النوع الثاني : أحداث تشير إلى حالات نشأت بعد تاريخ نهاية الفترة المالية ولا تتطلب تعديلاً في القوائم المالية، وقد تتطلب

الإفصاح عنها في القوائم المالية.

تاريخ إصدار القوائم المالية هو إصدارها من قبل الإدارة (إعتماد مجلس الإدارة للإصدار) وليس تاريخ اعتمادها من المساهمين.

بافتراض الحقائق التالية المطلوب تحديد تاريخ إصدار القوائم المالية عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

التاريخ	البيان
٢٠١٦/٢/٢٨	انتهاء الإدارة من إعداد مسودة القوائم المالية
٢٠١٦/٣/١٨	فحص مجلس الإدارة للقوائم المالية وإصدارها
٢٠١٦/٣/١٩	إعلان المنشأة عن الأرباح وبعض المعلومات المالية
٢٠١٦/٤/١	اتاحة القوائم المالية للمساهمين
٢٠١٦/٤/١٥	اعتماد الجمعية العامة للمساهمين للقوائم المالية
٢٠١٦/٥/١٧	تسليم القوائم المالية للهيئة العامة لسوق المال

باستعراض الحقائق سالفة الذكر وتطبيقاً للقواعد الواردة في هذا المعيار فإن تاريخ إصدار القوائم المالية هو ٢٠١٦/٣/١٨ وهو تاريخ فحص القوائم المالية من قبل مجلس الإدارة وإصداره لها. هذا وتتضمن الأحداث التي تقع بعد الفترة المالية جميع الأحداث التي تقع حتى تاريخ إصدار القوائم المالية حتى ولو كانت هذه الأحداث قد تمت بعد نشر معلومات عن الأرباح وأية معلومات مالية قبل إصدار القوائم المالية.

الإعتراف والقياس

الأحداث التي تقع بعد الفترة المالية وتتطلب تعديلاً في القوائم المالية
الأحداث التي تقع بعد الفترة المالية ولا تتطلب تعديلاً في القوائم المالية

فبالنسبة للنوع الأول المتعلق بالأحداث التي تقع بعد الفترة المالية والتي تستوجب تعديل القوائم المالية فإن المعيار يتطلب تعديل القيم المدرجة بالقوائم المالية لتعكس الأحداث التالية للميزانية التي تستوجب تعديل القوائم المالية. ومن أمثلة للأحداث التالية لتاريخ نهاية الفترة المالية التي تتطلب تعديل القيم المدرجة بالقوائم المالية أو إدراج العناصر في حالة عدم سبق إدراجها:

التعديل المطلوب إجراؤه	الحدث
تعديل المحخص القائم أو تكوين محخص جديد	صدور حكم قضائي يكشف عن التزام قائم بالفعل في تاريخ نهاية الفترة المالية
إثبات خسارة إضمحلال الأصل أو تعديل هذه الخسارة.	ظهور معلومات جديدة بعد تاريخ نهاية الفترة المالية تكشف عن انخفاض في قيمة أحد الأصول عن قيمته الدفترية أو تعديل في قيمة خسارة الإضمحلال
تعديل تكلفة الأصل المسجلة، وتعديل المكاسب أو الخسائر الناجمة عن بيع الأصل.	التعرف بعد تاريخ نهاية الفترة المالية على التكلفة الفعلية لشراء أصل أو متحصلات بيع أصل ووقوع هذه المعاملات قبل تاريخ نهاية الفترة المالية.
إثبات قيمة الالتزامات أو تعديلها.	التعرف بعد تاريخ نهاية الفترة المالية على قيمة مبالغ المشاركة في الأرباح أو مدفوعات المكافآت مع وجود التزام قانوني أو استدلالى عن هذه المدفوعات قبل تاريخ نهاية الفترة المالية.
تصحيح وتعديل القوائم المالية.	اكتشاف غش أو خطأ في القوائم المالية.

أما بالنسبة للنوع الثاني المتعلق بالأحداث التي تقع بعد الفترة المالية والتي لا تستوجب تعديل القوائم المالية فإن المعيار لا يتطلب أن تقوم المنشأة تعديل القيم المدرجة بالقوائم المالية وإنما يتطلب فقط في حالة وجود أحداث تالية لتاريخ نهاية الفترة المالية جوهرية يؤثر عدم الإفصاح عنها في قرارات مستخدمي القوائم المالية بناء على هذه القوائم، فإنه يجب الإفصاح عن المعلومات التالية لكل مجموعة هامة من تلك الأحداث عن طبيعة الحدث وتقدير الأثر المالى للحدث أو الإفصاح عن عدم إمكانية التقدير. وأمثلة للأحداث التالية لتاريخ نهاية الفترة المالية وإن لم تستوجب تعديل القوائم المالية إلا أن عدم الإفصاح عنها يؤثر على قدرة مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ القرارات السليمة

- * عمليات اندماج كبيرة بعد تاريخ نهاية الفترة المالية أو إستبعاد إحدى الشركات التابعة الهامة.
- * الإعلان عن خطة تتعلق بالتوقف عن جزء من النشاط أو استبعاد أصول أو سداد التزامات تتعلق بالتوقف عن جزء من النشاط أو الدخول في عقد إرتباط لبيع هذه الأصول أو سداد تلك الإلتزامات.
- * شراء أو استبعاد أصول هامة أو مصادر أصول هامة بواسطة الحكومة.

- * دمار أحد المصانع الكبرى بالحريق بعد الفترة المالية.
- * الإعلان عن أو بدء تنفيذ عملية إعادة هيكلة هامة.
- * المعاملات الهامة أو المحتملة على الأسهم العادية بعد تاريخ نهاية الفترة المالية.
- * الانخفاض في القيمة السوقية لبعض الاستثمارات بعد تاريخ نهاية الفترة المالية
- * التغيرات الكبيرة وغير العادية في قيم الأصول وأسعار الصرف بعد تاريخ نهاية الفترة المالية.
- * التغيرات في معدلات الضرائب أو قوانين الضرائب التي تم إقرارها أو الإعلان عنها بعد تاريخ نهاية الفترة المالية ذات التأثير الهام على عبء الضرائب الحالية والضرائب المؤجلة كأصول والتزامات.
- * الدخول في ارتباطات هامة أو التزامات محتملة مثل إصدار ضمانات هامة.
- * الشروع في رفع دعوى قضائية كبيرة بسبب أحداث تمت بعد تاريخ نهاية الفترة المالية.

التوزيعات

إذا أعلنت الشركة عن توزيعات لحائزي أدوات الملكية بعد الفترة المالية فإنه لا يجوز للمنشأة أن تدرج هذه التوزيعات كالتزام في تاريخ نهاية الفترة المالية، وإنما يتم الإفصاح عنها ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم ١.

الإستمرارية

لا يجوز للمنشأة إعداد قوائمها المالية طبقاً لفرض الاستمرارية في حالة توفر نية لدي إدارة المنشأة تصفية المنشأة أو التوقف عن مزاوله النشاط مع عدم توفر بديل آخر معقول سوى ذلك، فإن الأمر يقتضى إجراء تعديل جوهري في أساس المحاسبة وليس مجرد تعديل المبالغ المثبتة وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم ١.

الإفصاح

يجب أن تفصح عن:

- * تاريخ إصدار القوائم المالية والسلطة التي قامت باعتمادها.
- * حق ملاك المنشأة أو غيرهم في تعديل القوائم المالية بعد إصدارها (إن وجد).
- * تحديث الإفصاح عن المعلومات الجديدة التي تحصل عليها المنشأة بعد تاريخ نهاية الفترة المالية عن حالات كانت قائمة في تاريخ نهاية الفترة المالية حتى ولو لم تكن تلك الأحداث تؤثر على المبالغ المدرجة بالقوائم المالية للمنشأة، مع مراعاة ضرورة تكوين المخصصات أو تعديلها، والإفصاح عن الالتزامات المحتملة في ضوء هذه المعلومات وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم ٢٨.

في حالة وجود أحداث تالية لتاريخ نهاية الفترة المالية جوهريه يؤثر عدم الإفصاح عنها في قرارات مستخدمى القوائم المالية - بناء على هذه القوائم - إلا أنها لا تستوجب تعديل القوائم المالية ، فإنه يجب الإفصاح عن المعلومات التالية لكل مجموعة هامة من تلك الأحداث طبيعة الحدث وتقدير الأثر المالى للحدث أو الإفصاح عن عدم إمكانية التقدير.